A

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ديالى
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية
الدراسات العليا

التَّنبيهات النَّحوية لشمس الدِّين الشَّربيني(٩٧٧هـ) في كتاب فتح الخالق المالك في حلِّ ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك

رسالة مُقدَّمةٌ

إلى مجلس كلية التَّربية للعلوم الإنسانية في جامعة ديالى

وهي من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللُّغة العربية وآدابها

تخصص/ اللُّغة

من قبل الطالب

يوسف كريم عبدون

بإشراف

الأستاذة الدكتورة

غادة غازي عبد المجيد

٢٠٢٠م ١٤٤١هـ

الفصل الأول

التنبيهات في المقدمات النحوية

المبحث الأول : أقسام الكلام والمعرب والمبني .

المبحث الثاني : النكرة والمعرفة.

المبحث الأول

أقسام الكلام والمعرب والمبني

نثر الشربينيُّ ما تنبيهاتِه في أغلب الأبواب النحويِّة، مِن هذه الأبواب المقدَّمات النحوية، التي تمثِّل الموضوعات التأسيسية للنحو العربي؛ لِما تتضمَّنه مِن موضوعاتٍ عامة في النحو العربي، مِن أمثلتها ما يتعلَّق بالكلام وعلامات الإعراب والبناء وعلامات الأسماء والأفعال والنكرات والمعارف، فضلًا عن أنَّ أغلب مَن ألَّف في النحو العربي جعل المقدَّمات في صدر كتابه، والتي تشتمل على ثلاثة أقسام، هي: الكلام وما يتألف منه، والمعرب والمبني، والنكرة والمعرفة، وسنتعرض بالحديث في هذا المبحث لقسمين منها، وهما (الكلام وما يتألف منه) و(المعرب والمبني)، ومسوِّغ جمعهما في مبحثٍ واحدٍ قلَّة التنبيهات التي أوردها الشربينيُّ في باب الكلام وما يتألف منه، وسننتقي ما هو مهمٌّ مِنها وما يمثِّل تنبيهًا نحويًّا، وهي على النحو الآتي:

أولًا: أقسام الكلام:

في علامات الاسم والفعل:

أورد الشربينيُّ تنبيهًا في باب الكلام ومَا يتألَّف مِنه وذلك بعد أن انتهى مِن شرح أبياتِ الألفية المتضمِّنة لعلامات الأسماء والأفعال، وأراد بهذا التنبيه بيانَ طبيعة استعمال هذه العلامات وحكمَها في الدلالة على الأسماء والأفعال، أتدلُّ مجتمعةً على مَا وُضعت له أم منفردةً؟ ونصُّ التنبيه: ((**تنبيه:** في علاماتِ الاسم والفعل يُعرف بكذا وكذا وهو مِن باب الحكم بالجميع لا بالمجموع، أي كلُّ واحدٍ مِنها علامةٌ بمفردهِ لا جزء مِن علامة))[٧٨].

قبل الدخول في مضمون التنبيه وبيانه لا بأس مِن التمييز بين الحكم بالجميع وبين الحكم بالمجموع؛ لتوضيح مَا جاء في التنبيه فيما يخصُّ استعمال علامات الاسم والفعل، فأمَّا الحكم بالجميع فهو يساوي الحكم بالكلية أي يشتملُ على كلِّ فردٍ

([٧٨]) فتح الخالق المالك : ١٢٨/١ .

بحيث لا يُستثنى فردٌ، أمَّا الحكمُ بالمجموع فهو يساوي الحكم بالكل، وهو الحكم على المجموع ككل لا على الأفراد بخلاف الحكم الأول[٧٩].

مِمَّا سبق يتَّضح لنا أنَّ ما نصَّ عليه الشربيني فيما أورده مِن تنبيهٍ أنَّ العلامات المميِّزة في تمييزها للأسماء والأفعال تدخل في حكم الجميع، أي إنَّ كلَّ علامةٍ من هذه العلامات سواءٌ تلك الخاصة بالأسماء أم الخاصة بالأفعال يمكن أن تقف وحدها ممِّيزةً لاسمٍ أو فعلٍ ما، فعلامةُ التعريف (أل) بمفردها تميِّز كلمة (البيت) على أنَّه اسم، و(التاء) في (ضربتُ) كافية للإفصاح عن هوية الفعل، وهذه الوظيفة ما كانت لتؤديها هذه العلامات بمفردها لو كانت في حكم المجموع، فكلٌّ منها علامة مستقلة لا جزء مِن علامة أخرى .

ثانيًا: المعرب والمبني:

١. مسوِّغ تقديم المعرب على المبني:

أورد الشربينيُّ تنبيهًا في هذا الموطن يُريد به الوقوف على الترتيب المنهجي للمصنِّف في ألفيته، وتمثَّل ذلكَ في باب المعرب والمبني، مِن حيث تقديم المُعرب في الذكر على المبني، والأمرُ نفسه في تقديم التعليل بالمبني على التعليل بالمعرب في داخل هذا الباب، أي إنَّ التنبيه يقف على أمرين اثنين، الأول: لِمَ قُدِّم المعرب على المبني في الذكر؟ والثاني: لِمَ بدأ المُصنِّف بذكر تعليلات المبني قبل التعليل والتفصيل في المعرب على الرغم من أصالته؟، أمَّا **الأمر الأول** فجاء في نصِّ التنبيه: ((**تنبيه:** بدأ المُصنِّف في الذكرِ بالمعرب؛ لشرفهِ)) [٨٠].

كما أشرنا آنفًا أنَّ هذا التنبيه يُعلَّلُ فيه المنهج المتَّبع في ترتيب الموضوعات الرئيسة، وتقديم ما كان له الشرف والعليِّة والأَمارة على غيره مِن الموضوعات،

([٧٩]) ينظر : تشنيف المسامع بجمع الجوامع : ٦٥٠/٢ ـ ٦٥١، وحاشية الصبان : ٨٨/١ .

([٨٠]) فتح الخالق المالك : ١٥٥/١ .

لأسبابٍ سنأتي على ذكرها .

وإذا ما أردنا تقديمَ تعريفٍ لِما اتَّصف بالشرفية في النحو مِن منطلق ما وُجد عند النحاة في كتبهم، فحسبُنا في ذلك ما قدَّمه د. خير الدين فتاح، إذ قال :((هو الشيءُ المتميِّزُ الذي نال صفةً مختصَّةً تفرَّد بها عن أقرانها المشتركة معها))[٨١].

فلو رجعنا مطالعينَ بعض الكتب النحوية المتقدِّم مِنها والمتأخر بوجهِ الخصوص، إذ كثُر عندَ المتأخرين ذك هذه العلل؛ لوجدنا أنَّ مِن النحاة مَن ذكر عِللًا لتقديم بعض الموضوعات على بعض، أو بعض الأبواب النحوية على بعض، ويذكرون في ذلك عدَّة ألفاظٍ تدلُّ على شرف بعض الموضوعات وعلوِّها على بعض، مِن ذلك ترتيب سيبويهِ لأقسام الكلم، إذ جعل الاسمَ مقدَّمًا على أخويه الفعل والحرف، إذ قال:((فالكلم: اسم وفعل وحرف))[٨٢]، بعد ذلك أفصح سيبويهِ عن خصوصية الاسم ومسوِّغ تقديمه في هذا الترتيب في قوله:((ألا ترى أنَّ الفعلَ لا بُدَّ له مِن الاسم وإلا لم يكُن كلامًا، والاسمُ قد يستغني عن الفعل، تقول : اللهُ إلهُنا، وعبدُ الله أخونا))[٨٣]، ومَن جاء بعده جعل للاسم خصوصيةً وتشريفًا أيضًا، إذ قدَّموه على غيره، مِنهم ابن الخبَّاز(ت٦٣٩هـ) الذي راح يعلِّل الابتداء بالاسم على أنَّه الأصل في التأليف؛ لأنَّه يقوم بنفسهِ ولا يحتاجُ إلى غيره[٨٤] .

وهذه الشرفيةُ اكتسبها كلُّ مَا يتعلقُ بالاسم مِن علاماتٍ إعرابيةٍ وغيرها، فنجد أنَّ ما يتعلق بالاسم مُقدَّمٌ على ما يتعلق بالفعل والحرف، مِن ذلك قول الأشموني تعليقًا على ذكر ابن مالك للعلامات المُميِّزة بين الاسم والفعل والحرف:((وهذا شروعٌ

([٨١]) التشريف وأثره في تعليل الظواهر النحوية وتوجيه التراكيب اللغوية (بحث)، أ.م.د. خير الدين فتَّاح عيسى القاسمي، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الإنسانية : ٣ .

([٨٢]) الكتاب : ١٢/١ .

([٨٣]) المصدر نفسه : ٢١/١ .

([٨٤]) ينظر : توجيه اللمع : ٦٣ .

في العلامات التي يمتاز بها كلٌّ مِن الاسم والفعل والحرف عن أخويه، وبدأ بالاسم لشرفهِ))[٨٥]، ومِن ذلك تقديمُ الخفض على الجزم كون الخفض مِن خصائص الأسماء؛ فتشرَّف الخفض بتشريف الاسم، والجزم مِن خصائص الأفعال فتأخَّر عنه[٨٦]، والحال نفسه في تقديم الفعل المضارع في الذكر والتفصيل على الماضي والأمر عند عدد من النحويين؛ لتشرُّفهِ عليهما مِن جهةِ مشابهته للأسماء[٨٧]، ومن النحويين من بدأ بذكر الفعل والتفصيل في دلالته على الماضي والحاضر والمستقبل، فبدأوا بذكر الماضي والتفصيل فيه، ثم التفصيل في الفعل المضارع الذي يتضمَّن دلالتي الحاضر والمستقبل[٨٨].

وإذا ما رجعنا إلى نصِّ التنبيه وبالتحديد تقديم المعرب على المبني، نجد أنَّ تقديم المعرب على المبني جاء مِن جهة تشريف الاسم على غيرهِ؛ لانَّ الإعراب إنَّما تشرَّف بالأسماء لأنَّه أصلٌ فيها، ومِمَّن أشار إلى ذلك الرضي(ت٦٨٨هـ)، في قوله: ((فابتدأوا باعتبار الإعراب أوَّلًا إذ هو أشرفُ مِن البناء وأولى بالأسماء ...))[٨٩]، وأشار المراديُّ إلى علَّة ذكر الناظم الإعراب مقدَّمًا على البناء، وأشار إلى تشرُّف الإعراب بشرف الاسم؛ لذا جاء مقدَّمًا، فقال:((بدأ الناظِم بالمعرب؛ لأنَّ الأصلَ في الاسم الإعرابُ، وما بُني مِنه فلسببٍ أخرجه عن أصله))[٩٠]، وعلَّل ابن هشام تقديمه المعرب على المبني عند تقسيمه للاسم في قوله:((لمَّا فرِغتُ مِن تعريف الاسمِ

([٨٥]) شرح الأشموني : ١١/١ .

([٨٦]) ينظر : التشريف وأثره في تعليل الظواهر النحوية وتوجيه التراكيب اللغوية (بحث) : ٥ .

([٨٧]) ينظر : شرح الأشموني : ١٧/١، والتشريف وأثره في تعليل الظواهر النحوية وتوجيه التراكيب اللغوية (بحث)، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الإنسانية: ٧ .

([٨٨]) ينظر : الأصول في النحو : ٣٨/١، والإيضاح في علل النحو : ٥٢ ـ ٥٣ .

([٨٩]) شرح الرضي على الكافية : ٢٢٨/٣ .

([٩٠]) توضيح المقاصد : ٢٩٧/١ .

بذكر شيءٍ من علاماتهِ عقَّبتُ ذلك ببيان انقسامه إلى مُعربٍ ومبنيٍّ وقدَّمتُ المعربَ؛ لأنَّهُ الأَصلُ وأخَّرتُ المبنيَّ لأَنَّهُ الفرعُ))[٩١]، إذًا المسألةُ هنا مسألة استحقاق فالأسماء استحقت الإعرابَ مِن جهة أنَّ الإعراب بالضمة، والفتحة، والكسرة، يمثِّل الأصل في الإعراب؛ لكون هذه الحركات أَمارات على التغيير، في حين أنَّ الإعراب بالحروف وحركات الإنابة فرع على الأصول[٩٢].

ومِن هنا يتَّضحُ لنا أنَّ أصالةَ الإعراب في الأسماء سوَّغت جعل بابَ الإعراب يُذكر قبل باب البناء، فضلًا عن أنَّ إعراب الأسماء جاءت أصالته مِن جهة أنَّ الأسماء هي محلُّ توارد المعاني المختلفة على الكلام، إذ تعتوره الكثيرُ مِن المعاني، مثالُ ذلك: (ما أحسن زيد)، ففي الرفع نفي إحسان زيد، وفي النصب التعجب من إحسانه، وفي الجرِّ الاستفهام عن إحسانه، فلولا الإعراب لحدث التباسٌ بين هذه المعاني، بينما الحروف بمعزل عنها، والأمر نفسه مع الأفعال لدلالة صيغها على معانيها[٩٣].

ومِن هنا تتَّضح أيضًا المسوِّغات التي دفعت ابن مالك إلى ذكر المعرب في ألفيته ثم المبني، جاعلًا مِن الإعراب أصلًا ومِن البناء فرعًا؛ لاختصاص الأول بالأسماء من دون الثاني فهو فرع عليها، وهذا تمثَّل في قوله:

([٩١]) شرح قطر الندى : ١٣ .

([٩٢]) ينظر : شرح الكافية الشافية : ١٧٨/١ ـ ١٧٩، ونظرية الأصل والفرع في النحو العربي : ٨٤، ونحو التيسير : ٧٦ .

([٩٣]) ينظر : الجمل في النحو : ٢٦٠، وعلل النحو: ١٤٣، وشرح ابن الناظم: ١٤، وكشّاف اصطلاحات الفنون : ٢٣٢/١، والأحكام النحوية المبنية على أمن اللبس أو الخوف منه من خلال شرح الرضي على الكافية(بحث)، د. عبد الملك عبد الوهاب أنعم الحسَّامي، مجلة الدراسات الاجتماعية : ١٢٦ .

وَالَاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي لِشِبْهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي[٩٤]

أمَّا **الأمر الثاني** فجاء في نصِّ التنبيه نفسه: ((وفي التعليلِ بالمبني لكون علَّته وجودية وعلَّة المعرب عُدمية والاهتمام بالوجودي أولى مِن العدمي، وأيضًا فلأَنَّ أفرادَ معلول علَّة البناء محصورةٌ بخلاف علَّة الإعراب فقدَّم البناءَ ليبيِّن إفراد معلولها ويُعلِم حصرَ الاسم في ضربين من هذا، وهو قوله:

وَمُعْرَبُ الأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحرفِ[٩٥]))[٩٦].

تضمَّن نصُّ التنبيه هنا الحديثَ عن علَّة تقديم الناظم التفصيلَ والتعليلَ في المبني على التعليل والتفصيل في المعرب، فكما نلحظ في نصِّ التنبيه أنَّ في ذلك مسوغين، الأوَّل: أنَّ تفصيلات المبني محصورةٌ أمَّا المعرب فغير محصورةٍ، الثاني: المبنيُّ علته وجوديةٌ والمعرب علَّته عدميةٌ .

وهذا الأمر وقف عنده بعض الشراح وأصحاب الحواشي، فرصدوا هاتين المَزيتين اللتينِ جعلتا مِن الناظم يُقدِّم المبنيَّ مِن جهة التفصيل والتعليل على المعرب، مِنهم المكُّودي(ت٨٠٧هـ) الذي علَّل تأخير المعرب عن المبني مِن جهة التفصيل والتقسيم وحصرَ العلة بانحصار تقسيمات المبني فقال:((إنمَّا أُخر المعربُ وإنْ كان الأصل؛ لأنَّ المبنيَّ محصورٌ فيما ذُكر وما عداه معربٌ))[٩٧]، أي إنَّها منحصرة في:((المضمرات وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات وكذا المنادى واسم لا إن جُعل الكلامُ فيما يشمل البناء الأصلي والعارض))[٩٨]، وهذا يكشفُ لنا إعطاءَ أولوية الدراسة

---

(٩٤) ألفية ابن مالك : ٢ .

(٩٥) المصدر نفسه : المكان نفسه .

(٩٦) فتح الخالق المالك : ١/١٥٥ .

(٩٧) شرح المكودي : ١١ .

(٩٨) حاشية الصبان : ١/١١١ .

والتفصيل لِما كان فيه الكلام مختصرًا؛ لأنَّه كلَّما كان فيه الكلام مختصرًا كان حصرهُ أسهل، فضلًا عن التفرغ بعد ذلك إلى ما كان يتطلَّبُ شرحًا مفصَّلًا أو مطوَّلًا[٩٩] .

والعلَّة الأخرى لتقديم تقسيمات المبنيِّ على تقسيمات المعرب تكمن في أنَّ علل المبنيات وجوديةٌ، أمَّا علل المعربات فعدميةٌ، والشيء كلَّما كانت علله موجودةً ظاهرةً كان له الأثر الأقوى في التفريق بين أنواعه وأقسامه؛ لوجود ما يؤثِّر فيه، بخلاف ما كانت علَّته ساكنةً؛ لعدم الأثر فيه فضلًا عن انعدام المؤثر فيه[١٠٠].

وهذا التنبيه يكشفُ لنا براعةَ الشربينيِّ في انتقاء النصوص التي لها أثر في الدرس النحوي، فهو لا يُورد تنبيهاتٍ تخصُّ الموضوعات النحوية فحسب بل يُريد مِمَّا ينتقيه مِن تنبيهاتٍ أن ينبِّه على علل تقديم باب نحوي على باب نحوي آخر، وتشريفِ بعض الموضوعات على بعض، فيعكسُ للقارئ بعضًا مِن ثقافته اللغوية ووعيهِ المنهجي في تعليل الموضوعات وترتيبها وذكرها.

لكن الذي يُسجَّل على الشربينيِّ ـ في إيراده لهذا التنبيه وكلامه عن تقديم الذكر بالمعرب والبناء في التعليل والتفصيل ـ إنَّ ابن مالك ربَّما لم يخطر في باله هذا التعليل الذي تقدَّم ذكره؛ لأنَّ هذه القضية قضية منطقية في ترتيب الموضوعات وتنظيمها، ولو إنَّ ابن مالك قدَّم (المبني) في الذكر، و(المعرب) في التفصيل، لأرهقَ شرَّاح الألفية في البحث عن العلة؛ ثمَّ الشيء إذا وُجد عن الأصل، لا نستفسر عن سببه؛ كونه معلوم الأصل، أمَّا إذا جاء الشيءُ عن غير الأصل ، فهذا يحتِّم علينا أن نسألَ عنه، فإذا جاء الاسم معربًا لا نسأل عن سبب إعرابه؛ لأن

([٩٩]) ينظر : حاشية ابن حمدون : ٤٢/١، وشرح العثيمين : ٧٥/١ .

([١٠٠]) ينظر : النحو الوافي : ٢٠٣/٤، والتشريف وأثره في تعليل الظواهر النحوية وتوجيه التراكيب اللغوية (بحث)، مجلة جامعة كركوك/ للدراسات الإنسانية : ٨ .

الإعراب أصل فيه، بينما لو جاء الاسم مبنيًّا نسأل عنه لأنَّ البناء ليس أصلًا في الأسماء .

٢. **علة ثبوت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾ .**

أراد الشربينيُّ بنصِّ التنبيه الذي أورده في هذا الموضع بيان علة عدم حذف النون من الفعل المضارع (يعفون) على الرغم من حضور أداة النصب (أن)، إذ قال: ((**تنبيه:** إنَّما ثبُتت النون مع الناصب في قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ﴾[١٠١]، لأنَّه ليس مِن هذه الأمثلة؛ إذ الواو فيه لام الكلمة، لا ضمير الجماعة، وهي واو (عفا يعفو)، والنون ضمير النسوة عائد على المطلقات لا نون الرفع، والفعل معها مبنيٌّ على السكون؛ لاتصاله بنون النسوة، مثل ﴿يَتَرَبَّصۡنَ﴾[١٠٢]، لا معرب، ووزنه (يَفْعُلْن) فالعين فاؤه، والفاء عينه، والواو لامه، وهذا بخلاف قوله: الرجال يعفون، فالواو فيه ضمير الجماعة المذكورين، كالواو في قولك: (يقومون) واو الفعل محذوفة ، والنون علامة رفع، ووزنه (يفعون)، فتحذف للجازم والناصب، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ﴾[١٠٣]، ووزنه (تعفووا) بواوينِ: الأولى لام الكلمة، والثانية واو الجماعة، استثقلت الضمة على الواو الأولى؛ فحذفت فالتقى ساكنان، وخصَّت بالحذف لكونها جزء كلمة، وقد مرَّ بعض ذلك في قوله:

وأعربوا مضارعًا ... ... [١٠٤]))[١٠٥].

إذا سبقت أدوات الجزم أو النصب الفعل المضارع في حال اتصاله بنون

([١٠١]) سورة البقرة، من الآية : ٢٣٧ .

([١٠٢]) سورة البقرة، من الآية : ٢٢٨ .

([١٠٣]) سورة البقرة، من الآية : ٢٣٧ .

([١٠٤]) ألفية ابن مالك : ٢ .

([١٠٥]) فتح الخالق المالك : ١/٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

النسوة فإنَّ هذه النون لاتُحذف بخلاف نون جمع المذكر، وتعليل عدم سقوط هذه النون في محضر الناصب أو الجازم هو ما سُلِّط عليه الضوء في هذا التنبيه، إذ علَّل بعض النحويين سببَ في عدم سقوط هذا النوع من النونات .

من ذلك تعليل الفراء (ت ٢٠٧هـ) الذي ربط علاقة الملازمة القائمة بين الفعل المضارع ونون النسوة في الحالات الثلاثة الرفع، والنصب، والجزم، بهوية الفعل ودلالته؛ لأنَّ الفعل إن جُرِّد من هذه النون بفعل الناصب أو الجازم لم تبقَ قرينةٌ دالَّة على تأنيث هذا الفعل وخصوصيته بـ(هنَّ)، وهذا المنع لا يتحقَّقُ مع نون المثنى المذكر لدلالة الألف عليهما بعد سقوط النون، ولا مع نون جمع الذكور لدلالة الواو عليهم بعد سقوط النون؛ إذ قال الفراء: ((وإنَّما قال إِلَّا أَن يَعْفُونَ بالنون لأنَّه فعل النسوة، وفعل النسوة بالنون فِي كلِّ حالٍ، يقال: هنَّ يضربنَ، ولم يضربنَ، ولن يضربنَ لأنَّك لو أسقطت النون منهنَّ للنصب أو الجزم لم يستبن لهن تأنيث، وإنَّما قالت العربُ (لن يعفوا) للقوم، و (لن يعفوا) للرجلين لأنَّهم زادوا للاثنين في الفعل ألفا ونونا، فإذا أسقطوا نون الاثنين للجزم أو للنصب دلَّت الألف على الاثنين، وكذلك واو يفعلون تدلُّ على الجمع إذا أسقطت النون جزما أو نصبا))[١٠٦].

وعلَّل الزمخشريُّ عدم سقوط نون جماعة الإناث من الفعل المضارع في أيِّ حالٍ من الأحوال أنَّ الفعلَ اكتسب البناء على السكون؛ من دخول هذه النون عليه وهذا ما يكسبه حاجزًا بينه وبين العوامل اللفظية فلا تعمل فيه، فتحافظ هذه النون على موضعها ولا تسقط كما أنَّ الألف لاتسقط في: لن تضربا، والواو في: لن تضربوا، والياء في: لن تضربي؛ لكونها ضمائر وهذه النون مِنها[١٠٧].

وقصارى القول في هذه المسألة أنَّ نون النسوة مع الفعل المضارع شكَّلا

([١٠٦]) معاني القرآن، للفراء : ١٥٥/١.

([١٠٧]) ينظر : المفصل : ٣٢١، وشرح المفصل: ٢١٥/٤ .

صورةً واحدةً ثابتةً مع العوامل اللفظية جميعها الداخلة عليها فلن تتأثر بناصب ولا جازم كغيرها من صور الفعل المضارع؛ لأنَّها ـ أي: نون النسوة ـ تريد أن تُثبت لهذا الفعل هويته وذلك في دلالته على الإناث، وإذا ما سقطت هذه النون من الفعل سقطت معها القرينة المبيِّنة له، فضلًا عن أنَّ لحاق هذه النون بالفعل صيِّرته إلى البناء على السكون كما مرَّ .

والفعل في (النساء يعفون) غير الفعل في (الرجال يعفون) مع اتحاد الفعلين في الصورة اللفظية، فالفعل الأول مبنيٌّ على السكون في محل نصب والنون (نون النسوة) فاعل، والواو لام الكلمة، والفعل (يعفون) في الجملة الثانية فالواو (واو الجماعة) للذكور، والنون علامة رفع تحذف كما في قوله: (وأن تعفوا) وأصله: تعفووا، والواو ليس جزء من الكلمة.

ونستنتج من ذلك إن الفوارق بين الفعل في (النساء يعفون)، والفعل في (الرجل يعفون) مع اتحاد الصورة اللفظية بين الفعلين قد بلغت ثلاثة فوارق، هي: أولًا: إنَّ لام الفعل غير محذوفة في (النساء يعفون)، ومحذوفة في (الرجال يعفون)؛ لعلة تصريفيِّة، وهي التقاء الساكنين، ثانيًا: نون جمع الإناث في محل رفع فاعل، وهي لا تحذف لناصب أو جازم، والنون مع جمع الذكور علامة رفع؛ لذا فتحذف، ثالثًا: الواو في (النساء يعفون) جزء من الكلمة وهي لامها، والواو في (الرجال يعفون) ليست جزء من الكلمة؛ فتحذف[١٠٨].

٣. نون الوقاية في (لعلَّ) و(ليت) بين التجرد والثبوت:

أراد الشربينيُّ التنبيهَ على كثرة ملازمة نون الوقاية لـ(لعلَّ) في صورة القلة إذا ما قورنت بحذفها مع (ليت) في صورة القلة أيضًا، وتمثَّل ذلك في قوله: ((**تنبيه:** إثبات النون مع (لعلَّ) أكثر مِن حذف النون مع (ليت) وإن اشتركا في القلة، نبَّه

([١٠٨]) ينظر : حاشية الصبان : ١/١٧١ .

على ذلك في الكافية حيث قال:

... ... **وَمِن لَعَلَّنِي لَيتِي أقَل**))[١٠٩].

فالشربينيُّ كما رأينا أورد هذا التنبيه نقلًا عن المرادي في شرحه[١١٠]، إذ سلَّط الضوء في هذا التنبيه على صورة القلة لكلٍّ مِن (لعلَّ) و(ليت) مِن جهة ملازمة نون الوقاية لهما؛ إذ إنَّ كلَّ مِن (لعلَّ) و(ليت) قد اشتركا في إثبات نون الوقاية على وجه القلةِ، إلَّا إنَّ (ليت) يكثُر اقترانها بهذه النون، ويقلُّ حذفها معها، و(لعلَّ) على العكس تمامًا، فالكثير فيها التجرد من نون الوقاية، وقليلًا ما تقترن بها.

٤. علة استقلال (ألف التأنيث) بالمنع من الصرف :

نبَّه الشربينيُّ على هذه العلة بقوله: ((**تنبيه:** إنَّما منعت ألف التأنيث وحدها؛ لأنَّها قامت مقام علتين، وهما: التأنيث ولزوم التأنيث))[١١١].

لعلَّ الأمرَ المهمَّ الذي يجب توافره في المانع مِن الصرف أن يكونَ ذا أثر فيما حلَّ فيه، فإن كان ذا أثر فيه فهو يقوى على أن يكون مانعًا للصرف[١١٢]، وهذا التأثير قد اتصفت به علة (ألف التأنيث) المانعة للصرف، فالأسماء المؤنَّثة التي تلحقها (ألف التأنيث) بصورتيها المقصورة والممدودة تُمنَع من الصرف البتَّة، أي: سواءٌ في حال التعريف أم التنكير، جاء في المقتضب: ((وما كانت فيه ألف التأنيث لا ينصرف في معرفة، ولا نكرة))[١١٣]، لكن ما سبب ذلك؟ كما قلنا إنَّ لألف التأنيث أثرًا بالغًا في هذه الأسماء، إذ إنَّ هذه الأسماء هي مؤنَّثة في الأصل وهذا التأنيث

---

(١٠٩) فتح الخالق المالك : ٢٨٤/١ .

(١١٠) ينظر : توضيح المقاصد : ٣٨٢/١ .

(١١١) فتح الخالق المالك : ١٥٤٨/٣ .

(١١٢) ينظر : الخصائص : ١٧٩/١ .

(١١٣) المقتضب: ٣٢٠/٣ .

فرعٌ ثمَّ اكسبتها هذه الألف تأنيثًا آخر لازما، حتى كأن هذه الأسماء أُنِّثت مرتينِ[١١٤]

.

وهذه المنزلة الرفيعة التي عليها (ألف التأنيث) في هذه الأسماء هي التي مكَّنتها مِن أن تقوم وحدها مقام علتين؛ لتمنع هذه الأسماء مِن الصرف، وهذه المنزلة اكتسبتها (ألف التأنيث) مِن وجهتين، الأولى: اللفظية، والثانية: المعنوية، فأمَّا اللفظية: فتتمثَّل في أنَّ هذه الأسماء تُبنى مع هذه الألف حتى تصير كأحد حروفها الأصول وهذه الألف لا يصحُّ أن تنفكَّ عنها، فضلًا عن أنَّ هذه الأسماء المؤنَّثة تتماز بفضل وجود هذه الألف عن بُنية التذكير، مثاله: سكران وسكرى، وأحمر وحمراء، فبُنية الأسماء المؤنَّثة (سكرى وحمراء) انمازت عن بُنية المذكر بفضل ألف التأنيث، وهذه المنزلة الرفيعة تفتقدُها علامة التأنيث التاء، فإنَّها تدخل على المذكر لتدلَّ على التأنيث من غير أن تغيِّر بُنيته، نحو: قائم وقائمة، وما يدلُّ على منزلة هذه الألف في هذه الأسماء في صورها اللفظية أنَّ هذه الألف إذا كانت رابعةً فإنَّها تثبُت في جمع التكسير، نحو: حُبلى في حُبالى، وسَكرى في سُكَارى[١١٥]، فضلًا عن أنَّ هذه الأسماء لم يكن لها بناء مستعمل قبل انضمام (ألف التأنيث) إليها، إذ لم يقولوا: حبل ثم: حُبلى، ولم يقولوا: صحر ثم: صحراء،[١١٦]، وغيرها من الدلائل لمنزلة (ألف التأنيث) اللفظية في هذه الأسماء .

أمَّا فيما يخص الوجهة الثانية (المعنوية) فتمثَّلت بدلالتها على التأنيث، إذ إنَّ هذه الأسماء تُكشف هوية التأنيث فيها؛ بفعل هذه الألف[١١٧] .

([١١٤]) ينظر : اللمع في العربية : ١٥٢، وأسرار العربية : ٢٢٤، واللباب في علل البناء والإعراب : ٥١١/١ .

([١١٥]) ينظر : شرح المفصل : ١٦٨/١ ـ ١٦٩، واللمحة في شرح الملحة : ٧٥١/٢ .

([١١٦]) ينظر : توجيه اللمع : ٤١٣ .

([١١٧]) ينظر : شرح ابن الناظم : ٤٥١ .

يستبان ممَّا تقدَّم أنَّ تحقُّق علة قيام (ألف التأنيث) مقام علتين في منع هذه الأسماء من الصرف راجع بالدرجة الأساسية إلى أثره في هذه الأسماء ودوره فيها، إذ تُرجم ذلك في وظيفتين، الأولى دوره في تشكيل صورة هذه الأسماء حتى إنَّها قد جرت مجرى الأصل فيها كما تقدَّم، والوظيفة الثانية دلالتها على التأنيث .

٥. **الخلاف في لفظة (سراويل) بين العربية والأعجمية وعلة منعها من الصرف:**

مِن التنبيهات الخلافية التي أوردها الشربينيُّ تنبيهٌ تضمَّن الخلاف الحاصل بين النحويين في لفظة (سراويل) فبعضهم عدَّها أعجميةً، وبعضهم ذهب إلى أنَّها عربية، ونصُّ التنبيه: ((**تنبيه:** ذهب بعضهم إلى أنَّ سراويل عربيٌّ، وأنَّه جمع سروالة في التقدير، ثمَّ أُطلق أي: سراويل ـ الذي هو جمع اسم جنس ـ على هذه الآلة لا مفردة، ورُدَّ بأنَّ سروالة لم يُسمع، وأمَّا قول الشاعر:

عَلَيهِ مِن اللُّؤمِ سِروَالةٌ ... ... [١١٨]

فمصنوع لا حجَّة فيه، لكنَّ قال الأخفش: أنَّه سمع من العرب سروالة، وقال أبو حاتم: من العرب من يقول: سِروال والذي يُردُّ به هذا القول وجهان: أحدهما: أنَّ سروالة لغةٌ في سراويل؛ لأنَّها بمعناه، فليس جمعًا لها كما ذكره في شرح الكافية، والآخر: أنَّ النقل لم يُثبت في أسماء الأجناس، وإنَّما ثبت في الأعلام))[١١٩].

وهناك أقولٌ مختلفة في لفظة (سراويل) مِن جهة تأصيلها، فمِنهم مَن ذهب إلى أعجميتها ومِنهم مَن قال بعربيتها، وفي الآتي ذكرٌ لهذا الخلاف:

١. ذهب سيبويه ومعه معظم النحويين إلى أنَّ لفظة (سراويل) هي لفظةٌ أعجميةٌ مفردةٌ قد مُنعت من الصرف في النكرة والمعرفة، وأُدخلت إلى كلام العرب من طريق

([١١٨]) عجز البيت: **فَلَيسَ يَرِقُّ لِمُستَعطِفِ**، والبيت مجهول القائل، ينظر : المقاصد النحوية: ١٨٣٠/٤.

([١١٩]) فتح الخالق المالك : ٣/ ١٥٦٠ ـ ١٥٦١ .

التعريب ولم يكن لهذه اللفظة قبل ذلك نظير في الأسماء، وحينما أُدخلت هذه اللفظة إلى كلام العرب شابهت في وزنها وزن ما لا ينصرف في النكرة وفي المعرفة وهي قناديل ودنانير[١٢٠]، ورأى الزجَّاج أنَّ لفظة (سراويل) في الفارسية هي (شراويل) بيد أنَّ العرب قد بنتها على ما لا ينصرف مِن كلامها فتحصَّلت لها هذه الصورة[١٢١] .

٢. قول بعض العرب إنَّ لفظة (سراويل) لفظةٌ عربيةٌ، وهي جمع للفظة (سروالة) في التقدير، أورد ذلك المبرِّد[١٢٢]، أي إنَّ علَّة منع (سراويل) مِن الصرف في النكرة والمعرفة؛ هو لكون هذا اللفظ لفظًا عربيًّا ولكونه جمع للمفرد (سروالة)[١٢٣]، إلَّا أنَّ ما قاله هؤلاء العرب قد رُدَّ بأنَّه لم يُسمع، فأمَّا قول الشاعر:

عَلَيهِ مِن اللُّؤمِ سِروَالةٌ ... ...

فقد رُدَّ بأنَّ الحجة فيه ضعيفة؛ وهذا الضعف قدُم مِن جهة المعنى؛ لأنَّ الشاعر ((لا يريد أن يكون عليه مِن اللؤم قطعة، وإنَّما هو هجوٌ، والسراويل: تمام اللباس، فأراد أنَّه تام التردِّي باللؤم))[١٢٤]، أي: أنَّ اللؤم هنا بتمامه وليس جزء مِن اللؤم .

وأمَّا ما سمعه الأخفش وأبو حاتم ـ كما في نصِّ التنبيه ـ فقد رُدَّ من وجهتين الأولى: هي أنَّ (سروالة) لغة في (سراويل) وليست مفردًا له؛ للعلة المذكورة آنفًا في تضعيف حجة البيت الشعري الذي وردت فيه (سروالةٌ)، إذ إنَّ غرض البيت كما مرَّ الهجاء، والشاعر شبَّه اللؤم الذي عند الشخص الذي هجاه في البيت الشعري بـ(السراويل) والسراويل تمام اللبس؛ لذا فالشاعر لا يقصد بـ(عليه من اللؤم) جزء

---

(١٢٠) ينظر : الكتاب : ٢٢٩/٣، والتعليقة على كتاب سيبويه : ٥٥/٣، وشرح المفصل: ١٨٢/١، وشرح الكافية الشافية : ١٥٠١/٣، واللمحة في شرح الملحة : ٧٥٦/٢ .

(١٢١) ينظر : ما ينصرف وما لا ينصرف : ٤٦ .

(١٢٢) ينظر : المقتضب : ٣٤٥/٣ ـ ٣٤٦، وينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١٤٣/١ .

(١٢٣) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب : ٥٠٤/١ .

(١٢٤) شرح المفصل : ١٨٣/١، وينظر : تمهيد القواعد : ٣٩٧٣/٨ .

أوقطعة من السراويل[١٢٥]، أي: أنَّ (سروالة) تساوي (سراويل) في دلالتها لا مفردة عنها.

والوجهة الأخرى للرد على ما سمعه الأخفش وأبو حاتم أنَّ الأصل في النقل أن يكون في الأعلام لا في أسماء الأجناس؛ لأنَّ هذه الأسماء وقعت على ما سُمِّيت به من دون أن تكون قد نقلت مِن شيء[١٢٦]، هذا كلُّه يبعد ما سُمع في شأن مفرد (سراويل).

([١٢٥]) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ٤٩٦/٣، وشرح الكافية الشافية : ١٥٠١/٣، والمقاصد النحوية : ١٨٣١/٤ .

([١٢٦]) الممتع الكبير في التصريف : ٤٤ .

Abstract

This study is concerned with highlighting a course of grammatical authorship followed by some grammarians in their presentation of grammatical material. This behavior was represented in (grammatical notifications). The highlight of this course came on two sides. The first in the theorizing of this behavior, on the one hand to stand at its concept between the linguistic and terminological significance, and the relationship between them as well as tracing this course in the early attempts, and the reasons, and the stages taken to reach, the stage of maturity and appearance in the best form. The second course represented the application side of this course by tracking the alerts reported by Al-Sherbini (d. 977 A.H.) in his book (ftah alkhaliq almalik fi hll 'alfaz kitab 'alfiat abn malk). To learn the reasons, and study them grammatically.

The study discussed the notifications of various grammatical topics. The first chapter discussed grammatical notifications in the basic notions like the parts of speech, passive and active, and generic and specific. The second chapter included the notifications in nominal and verbal sentences. It discussed the notifications in the subject and predicate, fore grounders, and verbal sentence. The third chapter discussed the notifications in objects, prepositionals, and objects of prepositions as they were discussed by the author.

Perhaps the most important output of the study that grammatical notifications as a synthetic method, whether in the grammatical literature or other literature in other sciences is a method used by the author puts a notification in various places in his book for various purposes. To make these notifications oblivious and attract the reader and bring them, and burn the mind and prepare him for what he was alerted to, moreover, it is almost educational means purely because the use of them represents attention and listening, and the transfer of different ideas from the author to the addressee